# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **Al Mogaz** |
| **DATE:** | **09-May-2016** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **120,000** |
| **TITLE :** | **High Authority for Drugs law ignites conflict between veterinaries and pharmacists** |
| **PAGE:** | **09** |
| **ARTICLE TYPE:** | **Syndicate News** |
| **REPORTER:** | **Eman El Saeed** |

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

# PRESS CLIPPING SHEET

# قانون «هيئة الدواء» يشعل الخلاف بين البيطريين والصيادلة

أثار مشروع قانون هيئة الدواء في الآونة الأخيرة أزمة بين الصيادلة والبيطريين بسبب اعتراض البيطريين على عدم مشاركتهم في إعداد المشروع وكذلك اتهام البيطريين للصيادلة بأنهم يحاولون السيطرة على سوق الدواء بما فيها الأدوية البيطرية.

في هذا الإطار قال الدكتور محيي عبيد نقيب الصيادلة، إن النقابة أنهت مشروع قانون هيئة الدواء وستعمل على إرساله للبرلمان في أقرب وقت لكي يتم إقراره، مشيرا إلى أن الدولة تحتاج لإنشاء هيئة عربية للدواء تكون مسئولة عن فاعلية الدواء بشكل آمن لأن ذلك يصب في مصلحة المواطن كما أنها ستفتح سوقا عربية مشتركة موحدة.

وأضاف أن هذا القانون يهدف للحفاظ على صحة المريض من خلال توفير دواء آمن له وبأسعار تناسب جميع الفئات، فضلا عن أنه يمنع الاحتكار بين الشركات، كما أنه يشمل إنشاء هيئة خاصة للدواء من تسجيل وتسعير ومتابعة ورقابة، وكذلك زيادة معدلات تصدير الدواء المصري.

وفيما يتعلق بغضب البيطريين، أكد أن النقابة ستطعن على صحة قرار وزارة الزراعة الذي أجاز فيه عمل البيطريين بالأدوية، لأنه لا يحق للطبيب البيطري أن يقوم ببيع الأدوية مشددا على ضرورة أن يقتصر الأمر على الصيادلة فقط، نظرا لأن مجال العمل في تحضير وتصنيع وتسويق الأدوية والعقاقير والنباتات الطبية المتعلقة بالإنسان والحيوان من صميم عمل الصيدلي وليس البيطري، وبالتالي لا يجوز له أن يزاول تلك الأعمال إلا إذا كان مقيدا بسجل الصيادلة بوزارة الصحة وفي جدول نقابة صيادلة مصر طبقا لنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مزاولة مهنة الصيدلة.

## العمري: هيئة الدواء تعاني الكثير من الأزمات بسبب القرارات المركزية للمسئولين بالدولة

من جانبه أكد الدكتور خالد العمري، نقيب الأطباء البيطريين، أن النقابة ستقوم بإرسال خطاب لوزيري الصحة والزراعة ورئيس الجمهورية للتأكيد على أهمية تمثيل النقابة بالقوانين الخاصة بسلامة الغذاء، مشيرا إلى أن هيئة الدواء تعاني الكثير من الأزمات وذلك بسبب القرارات المركزية للمسئولين بالدولة، مطالبا بالابتعاد عن فكرة إنشاء هيئة دواء والحل الوحيد لذلك هو إنشاء وزارتين، الأولى تختص بشئون الدواء والثانية بالصحة الحيوانية نظرا لأن حجم الاستثمارات في المجالين كبير جدا، ولن تستطيع الهيئة أن تتخذ قرارات سريعة لتطوير الاستثمار بهذا القطاع.

وقال الدكتور أحمد حمودة أمين الصندوق المساعد لنقابة الأطباء البيطريين: إذا تم تفعيل هذا القانون بما عليه الآن سيؤدي إلى تشريد ما يقرب من ٥ آلاف طبيب بيطري يعملون بشكل قانوني ورسمي في المستحضرات الطبية، كما أنه يخالف القرارات الوزارية الصادرة عن وزارة الزراعة التي تنظم عملية تداول وبيع تلك المستحضرات، بسبب أن النسبة الأكبر للعاملين بهذا المجال هم الأطباء البيطريون وإقرار هذا القانون من قبل الصيادلة فقط سيؤدي إلى كارثة.

وأوضح أنه تقدم بخطاب للمهندس شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء، يطالبه فيه بعدم عرض مشروع قانون هيئة الدواء على مجلس النواب، إلا بعد طرح القانون للنقاش بحضور البيطريين، وعمل حوار مجتمعي حول مواده.

إيمان سعيد